

«البناء» تنشر فصولاً من كتابي د. بشار الجعفري «سياسة التحالفات السورية 1918- 1982» . ود. عادل سمارة «تحت خط 48. عزمي بشارة وتخريب دور النخبة الثقافية»

تنشر البناء على مدى 6 حلقات فصولاً من كتاب الدكتور بشار الجعفري «سياسة التحالفات السورية 1918 – 1982» ، وذلك أيام الخميس والجمعة والسبت من الأسبوعين الحالي والمقبل، إضافة إلى حلقات مماثلة تتعلق بكتايب الدكتور عادل سمارة «تحت خط 48 – عزمي بشارة وتخريب دور النخبة الثقافية». أما كتاب الدكتور بشار الجعفري فيقسم إلى قسمين أساسيين: القسم الأول يتحدث على بابين هما: المؤثرات الداخلية وتتلق بالأنشطة السياسية الداخلية والأحزاب السياسية، وأما الباب الثاني فيحتوي على المؤثرات الخارجية في شقيها _ الأثر الاستعماري الغربي والواقع الإسرائيلي».

الأحزاب السياسية كينونة وبروزاً

في عدد اليوم سنعرض لمراحل تاريخية حديثة من تاريخ سورية، تشير إلى كيفية التكوّن الاجتماعي وانكاسها على الأحزاب السياسية، وما أنتجه ذلك من توترات اجتماعية وسياسية خاصة في ظل الهزيمة القومية التي وقعت عام 1948 باغتصاب فلسطين وما سببه ذلك من انقلابات عسكرية أسست لواقع جديد لم تألفه الحياة السياسية السورية سابقا، وصولا إلى الوحدة السورية - المصرية عام 1958 والانفصال عام 1963 وكذلك وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في دمشق .

وفي الواقع، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدا التحديث في مختلف أشكاله أي الإصلاح السياسي الداخلي والاتصال الاقتصادي بالغرب، لكنه حقق غاياته تماما على حساب الطبقات المتوسطة والدينا للمكان. بينما كانت الطبقات العليا تتوسع وسائل امتداد المقاومة والتكيف التي تضمن لها تعزيز إامتيازاتها.

وبذلك، شكلت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مرحلة تقوية وتوطيد للطبقة الحاكمة التقليدية السورية، بينما تضاعفت حدة الهزة التي أثرت في بنية الطبقات الأخرى.

وفيما بعد زودت مجموعة كبار التجار – بؤرة الطبقة الحاكمة التقليدية – مع ملاكي الأراضي خصوصا، الأحزاب السياسية خلال عهد الإنتداب بزعامتها الرئيسية. وكانت الأحزاب المختلفة حول الرقعة أو زعامة عائلية تمتلك ثروات ضخمة، وتمثل مصالح خاصة طبقية محدودة على الأغلب ومحمية على مستوى منطقة أكثر منها على الصعيد الوطني.

من جهتها توصلت الكتلة الوطنية في ذلك الحين إلى ترسيخ قاعدة وطنية، وحققت غايتها باندماج مجموعات مختلفة ذات قاعدة مناطقية وتحالف زعمائها معها. وضمت مكونات الكتلة الوطنية ما يلي: الإستقلال، بزعامه «شكري القوتلي المتحدر من حركة «تركيا الفتاة» القديمة المناهضة للاتراك . «حزب الشعب» بزعامه د. عبد الرحمن الشهبندر وجميل مرديم بك وكلاهما من سكان دمشق وحلفاؤهم مثل: إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري من حلب، وهاشم الآتاسي من حمص.

كانت لكتل الزعامة مصلحة تامة، بسبب انتمائها الطبقي، في الحفاظ على الوضع السياسي والاجتماعي الموروث عن الدولة العثمانية. والوطنية في ذلك العصر كانت، على الأقل تحت الشكل السياسي السائد، لا تعبر الإصلاح الاجتماعي اهتماما كبيرا. وجل ما هنالك الحديث عن تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بوسائل تبدو غير بعيدة عن سيطرة الأعيان التقليدية.

ويعود الفضل إلى الثورة الاجتماعية في خلق وسط اجتماعي جديد شكّل تمهيدا لدعاة الفورات السياسية المقبلة. وبالطبع فإن مشروع التحديث الذي ترك آثاره على مستويات عدة بنوية التعليم، التقنيّة، الإدارة كان المرض على الفورة الاجتماعية. وجاءت الهزيمة في فلسطين – التي حمل الرأي العام الحكومات المسؤوليّة عنها، والفساد والفضائح والفوضى البرلمانية وعجز الطبقة الحاكمة عن السيطرة على الجيش والجماهير أو تدريب الشباب، وفشلها في معالجة التحديات التي طرحها الإستقلال، لكي يهدل كل ذلك في الواقع الأسباب من أجل البحث عن بديل لقيادة المجتمع. ونظرا لانعكاس الطبقة الحاكمة في مصالحها فإنها لم تكثرث بأي مشروع صناعي أو بالبنية التحتية، بل تمسكت بالدفاع عن النظام المحافظ على امتيازاتها.

وهكذا حصلت الانقلابات العسكرية الأولى وموجات الاستياء المتكررة ما أدى في النهاية إلى تقويض نفوذها وهيمنتها في بداية الستينيات. واستعاد النفوذ السياسي التقليدي مواقعها السياسية المستيطرة في مجلس النواب وفي الحكومة، بعد الإطاحة بالعقيد الشيشكلي عام 1954، بواسطة قوة الشعب والحزب الوطني.

وفي محاولة لقرأة الحياة السياسية السورية، بعبارة مدرسية، فقد كشفت تلك القراءة كيف عبرت الصراعات السياسية عن موضوعين من النزاعات، اعتبارا من عام 1954، أي التحديث، عندما برز «حزب البعث»، على الصعيد اللبناني وأصبح الحزب الثالث في البلاد بعد حصوله على 16 مقعدا

البناء

أما القسم الثاني فيتلعب بالتطبيق العملي لسياسة التحالفات السورية، مورِّعاً على أبواب ثلاثة هي: التحالف المتكافئ (اتحاد سورية والعراق). التحالف المتكافئ؛ والانصهار (سورية ومصر). التحالف غير المتكافئ؛ (سورية والاتحاد السوفياتي)، إضافة إلى خامسة. اخترت «البناء» من الكتاب أن تعرض بعضاً من الباب الأول «المؤثرات الداخلية»، وبخاصة ما تعلقَ منها بمقدمات التحديث التي كانت بذورها الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وما يلي ذلك من تشكيل جديد للوضع السياسي- الاجتماعي في سورية، وبروز الأحزاب المتعددة من شيوعية وسورية قومية وبعثية وناصرية، إضافة إلى «الكتلة الوطنية»، وما تضمنته من أحزاب وصولا إلى مرحلة الوحدة



حافظ الأسد

التي يقرها المجلس المذكور. ومن جهة، أخرى أصدر الحكم الجديد قرارا يفرض عقوبة الحرمان المدني على عدد من رجال السياسة في البلاد من بينهم: «خالد العظم» – «مأمون الزكري» -«معروف الدواليبي» «أكرم الحوراني» – «صبري العسلي».

خلال تلك المرحلة، ولا سيما حتى العام 1966، تناوبت على السلطة جماعات متشدة أو أكثر ليونة، بناء للظروف التي تتطلب مراعاة المعارضة تجاه النظام. وكان موقف الفريق «أمين الحافظ» بصفته حكما – وهو قتل اللجنة العسكرية والسيد الحقيقي في سوريا حتى العام 1966 – يلجس على ضوء التنافس بين الاتجاهات المتعارضة الذي يقدر على له لصالح العسكريين والإقليميين المتطرفين، عندما كان الجناح اليمني للحزب في البدايات على الأقل، يتمتع بسيطرة على المدن.

والسؤال الذي طرح هنا: هل يحتمل أن يصبح الحزب نفسه مسرحا لشكل من أشكال الصراع الطبقي الداخلي بين زعامة تقليدية مستعدة للتعاون مع البورجوازية الكبرى من أجل الدفاع عن مفاهيمها الوحدوية، وبين جناح يساري مُصمم على فرض نظام اجتماعي جديد وتأمين الدفاع عن الصغار؟ ذلك على الأقل هو التفسير الذي قدمه الجناح اليساري في العام 1963 للصراعات السياسية داخل الحزب وفي المجتمع السياسي بكامله.

ومنذ اليوم التالي لحركة 23 شباط 1966 التي سلمت زمام السلطة إلى الرادكاليين في اللجنة العسكرية بقيادة «صلاح جديد»، عكف الحكم الجديد على دفع البلاد في اتجاه المزيد من الراديكالية اليسارية وتمير قواعد الطبقة الحاكمة الوطنية التقليدية.

وشرع الحكم الجديد بتطبيق سياسة الأعمال الإنشائية الكبرى (مثل البدء بإنشاء سد الفرات) وتأسيس مراكز إقليمية للقيام بزيارات إلى أكثر من قطر عربي. ووجدت خلال تلك الفترة أن لا بد من الرد على هذا الشخص، لا سيما من مدخل تنفيذ مخاطر عضوية في الكنيست، وتحديدًا لأن لا عرب اعترضوا على عضويته هذه، علما بأن عضوية الكنيست هي قسم يمين الولاء للدولة اليهودية؛ وقد يقول قائل، ولكن بشار لم يكن أول فلسطيني يدخل الكنيست ويقسم هذ اليمين، وهذا صحيح، وهنا أود توضيح مسألة مهمة، وهي أن الكثير من الأمور المتعلقة بالكيان الصهيوني شابهها الالتباس والغموض لدى الفلسطينيين والعرب والفقى اليسارية في العالم. وهذا مؤشر على أن المهزوم يبحث دائما عن بطل ولو والهزيمة أمام الكيان والمركز من ورائه كما أشرت أعلاه. هذا من منظور القوة العسكرية العربية. ولكن هناك كذلك، الفقر في التحليل، وهذا ناتج من فقر نظري من جهة، ونهايات في الموقف القومي من جهة ثانية. ولعل جملة العوامل السلبية قد لعبت دورا في تغلطة جوهر الصراع مع هذا الكيان، ومنها اعتراف الأمم المتحدة بهذا الكيان– وهو اعتراف مشروط ولكن تم التفاوضي عن الشرط الأساس – أي شرط قبول الكيان بعودة الشعب المشرد. هذا إلى جانب دخول الأنظمة القطرية العربية في هدنة مع الكيان ما أعطاه شرعية. ما أما هزائم الجيوش الرسمية العربية ومساومة الطبقات الرجعية والكبرادورية من قاعة إعلامية. طريف أن هذا الاعتراف العلني ليس أخطر من الاعتراف الكمبرادوري العربي بالكيان كاعتراف عملي. لقد تورط اليسار العربي في هذا الاعتراف، ماخوذاً بتبعيته للحرفيقية السوفياتية. وهذا أمر انسحب على اليسار الفلسطيني وخصوصا الحزب الشيوعي. أن من أخطر ما حصل هو عدم وجود تحليل حقيقي وعميق وغياب تراث نظري لطبيعة الكيان. ما أدى إلى تعثرنا في بلورة موقف واضح من الكيان يعبر عن جوهره. وقد ساعد في

هذه الضبابية وجود مواقف للقوى اليسارية، مضادة وحتى معادية للمسالمة القومية نظريا وللقوية العربية عمليا. ما قاد إلى الاعتقاد بأن الانتشاء العربي يتناقض مع الماركسية، وبأن هذا الانتشاء هو شوفيني. ولعل أكثر الإجنحة اليسارية عداء للقومية العربية هي التروتسكية، والتي لا يخالطني الشك بقدرها مخترقة من صهانية يهودا. ولعل دورها في بناء المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة ودفعها لاحتلال العراق شاهد لا يطاوله الشك. كان بشارة ولا يزال ممن استثمروا مسألة حل الدولتين، ليتكى على هذه الموضوعية في تبرير الاعتراف بالكيان كما لو كان طبيعيا. وهذه من المسائل التي وجدت من الضروري الرد عليها وتقضها (كنعان العدد 85 نيسان 1997). هذا مع أن القارئ سيجد دلائل في هذا الكتاب عن فترات مفرحة لبشارة بين: مع دولة، دولتين...الخ. هذا الرجل خبير في الفقر السياسي الحر. وكما بينت أعلاه، لم يكن نقدي لبشارة بهدف تجميع كتاب عنه، ولا لإعطاء حالته تركيزاً خاصاً. ولكن زيارته المتكررة للشام وبيروت كانت لآفة للنظر. ليس لمجرد ندهابه إلى هناك؛ بل لاستقباله في أوساط العقائد والممانعة. كما واصلت الكتابة ضد بشكل خاص بعد خروجه الطوعي من الأرض المحتلة، وإدعائه بأنه نفي من قبل سلطات الكيان. وكما يلاحظ القارئ فقد أقيمت ما كنتجيب كما هو حرصا على أمامة الكلمة. وما لأصدده هنا تحديدا بأن موقفي من النظام في سورية هو موقف نقدي منذ منتصف السبعينات وحتى بدء الأزمة والعدوان على سورية. فلن أقضي أي ولاء لأي نظام عربي، لأن اليوصلة هي الوطن أولا وأخيرا، والموقف من أي نظام في حالة العدوان الخارجي قائم على وطنية النظام، وفي غير حالة العدوان الخارجي هو موقفه من الطبقات الشعبية والوحدة والاشتراكية.

وفي الحقيقة، كنت جاهزا للوقوف مع سورية قبل اشتعال الأزمة، أي منذ تطورات الحراك في تونس ومصر، حيث اقتنعت بأن الحراك مسألة حل الدولتين، ليتكى على هذه المضادة، وهو ما عبرت عنه لاحقا في كتابي «ثورة مضادة، إرهابات أم ثورة – طباعة – دار فضاءات عمان 2012 وبيسان رام الله 2013» لأنني اعتقدت أن الحراك إنما لبداء في سورية شعبيا مطلبيا مشروعا، وهو هكذا، فإنه لا شك سوف يُوظف ويمتغل من الثورة المضادة، وهنا اعتقد يكمن الفارق بين:

«البناء» تنشر فصولاً من كتابي د. بشار الجعفري «سياسة التحالفات السورية 1918- 1982» . ود. عادل سمارة «تحت خط 48. عزمي بشارة وتخريب دور النخبة الثقافية»

والانفصال وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في دمشق .

الكاتب هو الدكتور بشار الجعفري مندوب الجمهوري العربية السورية في الأمم المتحدة، صاحب الكفاءة العلمية والدبلوماسية المتميزة.

أما الكتاب فهو مرجعية سياسية تاريخية تتعلق بمرحلة مهمة من مراحل التاريخ السوري من وجهة نظر الكاتب. وقد تناول الجعفري عبرها أكثر المواضيع أهمية وخطورة على الصعيد الاستراتيجي المتعلق بموقع سورية الطبيعية وأثرها على الخريطة الجغرافية السياسية في هذا الجزء من العالم، إضافة إلى درس المحطات التاريخية التي شكلت تحولات نوعية في مسار السياسة السورية.

القطرية الجديدة يتهم الحكام السابقين بانتهاج «سياسة انتهازية يمينية» تهدف إلى إلغاء التأميمات، والسعي بمساعدة البرجوازية، إلى تقويض التجربة الاشتراكية في سبيل إعادة إقامة أسلوب حرية المنشآت والمؤسسات. وقد تضمن الرسوم رقم 345 المؤرخ في 3 كانون الأول (ديسمبر) العام 1966 دفع قانون الإصلاح الزراعي في اتجاه أكثر اشتراكية ولكن دون تعديل نقاطه الأساسية. واصطدم الحكم بمعارضة الفئات الاجتماعية نفسها التي كانت تناصب العهد السابق العداء: البرجوازية الكبرى وصغار التجار والحرفيين الذين كان لهم تأثيرهم في تنظيم التظاهرات بين العامين 1963 و1966. وقد تحالفت تلك الفئات، على الرغم من تفاوت مواردها ونوعية معيشتها، ضد السياسة الاشتراكية الراديكالية التي كانت تثير حفيظة المحافظين والرأسماليين لأنها منعت خروج رؤوس الأموال من البلاد، الأمر الذي أدى إلى انكفاء النشاطات التجارية والحرفية الخاصة. في ما اعتبرت تلك الفئات أن السياسة الاشتراكية المفرطة تصيب في النتيجة صغار الملاكين والكبار منهم.

اكتسبت المعارضة طابعاً دينياً مع معارضة علماء الدين والرخوان المسلمين «للنظام البعثي العلماني»، وكذلك بمساندة البرجوازية، إلى تقويض التجربة الاشتراكية في سبيل إعادة إقامة أسلوب حرية المنشآت والمؤسسات.

وقد تضمن الرسوم رقم 345 المؤرخ في 3 كانون الأول (ديسمبر) العام 1966 دفع قانون الإصلاح الزراعي في اتجاه أكثر اشتراكية ولكن دون تعديل نقاطه الأساسية.

واصطدم الحكم بمعارضة الفئات الاجتماعية نفسها التي كانت تناصب العهد السابق العداء: البرجوازية الكبرى وصغار التجار والحرفيين الذين كان لهم تأثيرهم في تنظيم التظاهرات بين العامين 1963 و1966. وقد تحالفت تلك الفئات، على الرغم من تفاوت مواردها ونوعية معيشتها، ضد السياسة الاشتراكية الراديكالية التي كانت تثير حفيظة المحافظين والرأسماليين لأنها منعت خروج رؤوس الأموال من البلاد، الأمر الذي أدى إلى انكفاء النشاطات التجارية والحرفية الخاصة. في ما اعتبرت تلك الفئات أن السياسة الاشتراكية المفرطة تصيب في النتيجة صغار الملاكين والكبار منهم.

اكتسبت المعارضة طابعاً دينياً مع معارضة علماء الدين والرخوان المسلمين «للنظام البعثي العلماني»، وكذلك بمساندة البرجوازية، إلى تقويض التجربة الاشتراكية في سبيل إعادة إقامة أسلوب حرية المنشآت والمؤسسات.

وقد تضمن الرسوم رقم 345 المؤرخ في 3 كانون الأول (ديسمبر) العام 1966 دفع قانون الإصلاح الزراعي في اتجاه أكثر اشتراكية ولكن دون تعديل نقاطه الأساسية.

واصطدم الحكم بمعارضة الفئات الاجتماعية نفسها التي كانت تناصب العهد السابق العداء: البرجوازية الكبرى وصغار التجار والحرفيين الذين كان لهم تأثيرهم في تنظيم التظاهرات بين العامين 1963 و1966. وقد تحالفت تلك الفئات، على الرغم من تفاوت مواردها ونوعية معيشتها، ضد السياسة الاشتراكية الراديكالية التي كانت تثير حفيظة المحافظين والرأسماليين لأنها منعت خروج رؤوس الأموال من البلاد، الأمر الذي أدى إلى انكفاء النشاطات التجارية والحرفية الخاصة. في ما اعتبرت تلك الفئات أن السياسة الاشتراكية المفرطة تصيب في النتيجة صغار الملاكين والكبار منهم.

اكتسبت المعارضة طابعاً دينياً مع معارضة علماء الدين والرخوان المسلمين «للنظام البعثي العلماني»، وكذلك بمساندة البرجوازية، إلى تقويض التجربة الاشتراكية في سبيل إعادة إقامة أسلوب حرية المنشآت والمؤسسات.

وقد تضمن الرسوم رقم 345 المؤرخ في 3 كانون الأول (ديسمبر) العام 1966 دفع قانون الإصلاح الزراعي في اتجاه أكثر اشتراكية ولكن دون تعديل نقاطه الأساسية.

واصطدم الحكم بمعارضة الفئات الاجتماعية نفسها التي كانت تناصب العهد السابق العداء: البرجوازية الكبرى وصغار التجار والحرفيين الذين كان لهم تأثيرهم في تنظيم التظاهرات بين العامين 1963 و1966. وقد تحالفت تلك الفئات، على الرغم من تفاوت مواردها ونوعية معيشتها، ضد السياسة الاشتراكية الراديكالية التي كانت تثير حفيظة المحافظين والرأسماليين لأنها منعت خروج رؤوس الأموال من البلاد، الأمر الذي أدى إلى انكفاء النشاطات التجارية والحرفية الخاصة. في ما اعتبرت تلك الفئات أن السياسة الاشتراكية المفرطة تصيب في النتيجة صغار الملاكين والكبار منهم.

اكتسبت المعارضة طابعاً دينياً مع معارضة علماء الدين والرخوان المسلمين «للنظام البعثي العلماني»، وكذلك بمساندة البرجوازية، إلى تقويض التجربة الاشتراكية في سبيل إعادة إقامة أسلوب حرية المنشآت والمؤسسات.

وقد تضمن الرسوم رقم 345 المؤرخ في 3 كانون الأول (ديسمبر) العام 1966 دفع قانون الإصلاح الزراعي في اتجاه أكثر اشتراكية ولكن دون تعديل نقاطه الأساسية.

واصطدم الحكم بمعارضة الفئات الاجتماعية نفسها التي كانت تناصب العهد السابق العداء: البرجوازية الكبرى وصغار التجار والحرفيين الذين كان لهم تأثيرهم في تنظيم التظاهرات بين العامين 1963 و1966. وقد تحالفت تلك الفئات، على الرغم من تفاوت مواردها ونوعية معيشتها، ضد السياسة الاشتراكية الراديكالية التي كانت تثير حفيظة المحافظين والرأسماليين لأنها منعت خروج رؤوس الأموال من البلاد، الأمر الذي أدى إلى انكفاء النشاطات التجارية والحرفية الخاصة. في ما اعتبرت تلك الفئات أن السياسة الاشتراكية المفرطة تصيب في النتيجة صغار الملاكين والكبار منهم.

اكتسبت المعارضة طابعاً دينياً مع معارضة علماء الدين والرخوان المسلمين «للنظام البعثي العلماني»، وكذلك بمساندة البرجوازية، إلى تقويض التجربة الاشتراكية في سبيل إعادة إقامة أسلوب حرية المنشآت والمؤسسات.

وقد تضمن الرسوم رقم 345 المؤرخ في 3 كانون الأول (ديسمبر) العام 1966 دفع قانون الإصلاح الزراعي في اتجاه أكثر اشتراكية ولكن دون تعديل نقاطه الأساسية.

واصطدم الحكم بمعارضة الفئات الاجتماعية نفسها التي كانت تناصب العهد السابق العداء: البرجوازية الكبرى وصغار التجار والحرفيين الذين كان لهم تأثيرهم في تنظيم التظاهرات بين العامين 1963 و1966. وقد تحالفت تلك الفئات، على الرغم من تفاوت مواردها ونوعية معيشتها، ضد السياسة الاشتراكية الراديكالية التي كانت تثير حفيظة المحافظين والرأسماليين لأنها منعت خروج رؤوس الأموال من البلاد، الأمر الذي أدى إلى انكفاء النشاطات التجارية والحرفية الخاصة. في ما اعتبرت تلك الفئات أن السياسة الاشتراكية المفرطة تصيب في النتيجة صغار الملاكين والكبار منهم.

اكتسبت المعارضة طابعاً دينياً مع معارضة علماء الدين والرخوان المسلمين «للنظام البعثي العلماني»، وكذلك بمساندة البرجوازية، إلى تقويض التجربة الاشتراكية في سبيل إعادة إقامة أسلوب حرية المنشآت والمؤسسات.

بشارة من الثانوية حتى عضوية الكنيست

عن أطروحات خطيرة متلوثة، هو خطيئة لا تُغتفر. وهنا ليس مهما عمق الأطروحة أو صلاحيتها، بل ربما تكون الصحالة آلية اختراق أسرع.

بعد ذلك اكتشفت أن بشارة قد اختار طريقة: بل مشروعه الذي يمكن تلخيصه في التالي:

الانتماء القومي العربي لرفي لدى جماهير الشعب الفلسطيني في المحتل 1948، واستثمار هذا الانتشاء بإعلان تحيئه للمسالمة القومية العربية، وبهذا يتمكن من القطع مع ماضيه في الحزب الشبوعي الإسرائيلي، ليناقس هذا الحزب على الصوت الانتخابي، مستخدما المسألة القومية التي تورط الحزب الشبوعي في تجاهله، ولكنه استخدام شكلاتي بمعنى استثمار المشاعر القومية لدى الفلسطينيين، ولكن ليس على أرضية الرفض القومي العربي للكيان الصهيوني.

ولا شك في نه نجح في ذلك. ويجد القارئ في المقالة الأخيرة في هذا الكتاب معالجتي لهذا الأمر (لقد تعد عناصر حزب بشارة إلى عناصره الأولية؟)

أي أن هذا القطع كان تنظيمياً وليس عقدياً، مما يبيّن أن المسألة بالنسبة له هي البروز السياسي الشخصي. تأكد هذا حيث أنشئ حزب التجمع الوطني الديمقراطي كحزب برلماني، تم تسجيله لدى وزارة الداخلية الصهيونية، ما يعني بوضوح أن حزب يعترف بالكيان الصهيوني الإنشكازي على أرض الشعب الفلسطيني. وهو ما كتبت ضدّه (مجلة كنعان العدد 76 أيار 1996). وهنا يتضح التفاف بشارة، بمعنى أنه يستخدم الانتشاء القومي للمصويت لضوء كنيست يعترف بالكيان الصهيوني. وهذا أشدّ خطراً من الحزب الشبوعي الذي أعرّض عن المسألة القومية، ضمن كفاء سئاليين معروف قام على اعتبار «الامة العربية أمة في طور التكوين»، أي لم يعترف بتبلور قومي عربي، بينما اعترف بالكيان الصهيوني الإنشكازي الذي كان من قياداته المبكرة مستوطنون ماركسيون! كيف يجمعهم هذا الصدان؟ لا أدري. وبالطبع فمن ينكر القومية العربية يكون إنكاره للانتماء العربي لجماهير المحتل 1948. تحصيل حاصل، وهذا ما استثمره بشارة ليؤسس وضعه.

في نفس العام 1996 كتب بشارة في نشرته حزبه «فصل المقال» مقالة تحت اسم ابي الطاهر الجنابي، وفيه شبه هجومًا

^[1] «البناء» تنشر فصولاً من كتابي د

^[2] بشار الجعفري «سياسة التحالفات السورية 1918- 1982» . ود